فوق الطاولة

باسل كويفي

أداء الاقتصاد بين الحراك الاجتماعي والثقة بالمؤسسات

هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات وأداء الاقتصاد، حيث يتأثر الاقتصاد سلباً وإيجاباً بمدى فاعلية المؤسسات وعملها.
حينما تغيب أو تترهل المؤسسات الفاعلة والمنضبطة في أدائها تتعرض السياسات الاقتصادية لضغوط شديدة تمنعها من التفاعل بشكل حقيقي وسلس، مما يؤدي إلى استمرار المشكلات الاقتصادية والمالية وانعكاسها مباشرة على الوضع المعيشي والاجتماعي بعدة زوايا.
فالحَراك الاجتماعي هو النَوَاة المركزية لوجود الإنسان، التي تمثل منظومة معرفية قائمة على العقلانية والوعي بالتَغيرات الجَذرية في الواقع المُعاش، وتحقيق مصالح المجتمع أفراداً وجَماعات، التي تَرمي إلى ابتكار حلول إبداعية للمشكلات اليومية، وتغيير أسلوب التعامل مع موارد الطبيعة، بحيث يتم الاستفادة منها لا استنزافها.
يتأثر أداء الاقتصاد الكلي، بشكل كبير ومباشر بالعمل المؤسساتي، لأن وجود القوانين القديمة وعدم تحديثها واللامبالاة في إصدار القوانين الاستثنائية رغم الظروف الطارئة، (السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية) وعدم نشر المعلومات والحقائق بشفافية (السلطة الرابعة– الإعلام) ستبقينا في المربع ذاته.
ولأجل ضمان وتحسين أداء الاقتصاد الكلي، يجب العمل على بناء المؤسسات الفاعلة والمنضبطة وفق القدرات والكفاءات بمعزل عن التدخلات والضغوط والاتجاهات.
وبالتالي علينا الاستثمار مباشرة للتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية الحالية، والتحرك بالمرونة الملائمة لتحقيق المصالح المشتركة للدفع بالاقتصاد والنهوض المجتمعي، حيث أضحى واضحاً نضوج توافقات بين بلدان عديدة على نوع عقود بيوع جديدة تنطوي على نظام مالي قانوني جديد تصبح فيه القوة الإبرائية للسلع وليست للأوراق النقدية أو البيانات المصرفية، مما سينعكس بالتأكيد على النظام السائد والقانون المصرفي العالمي «بازل».
نحن أمام هزات عميقة تتعلق بالعولمة وقواعد العمل المصرفي والنصوص القانونية الخاصة به وخاصة فيما يتصل بقواعد الاعتمادات المستندية وقواعد غرفة التجارة الدولية في باريس، علينا الاستفادة من هذه الهزات والتبدلات لمصلحة اقتصادنا ومجتمعنا، وقد تكون هذه بداية حقيقية لكسر العقوبات الاقتصادية الجائرة.

قلة الأمطار تتسبب بظهور حشرة «السونة» في محاصيل القمح

محمد لـ«الوطن»: كافحنا الحشرة في ٣٠٠ هكتار على مستوى سورية

لا يوجد خطر من وصول الجراد خلال الأسبوعين القادمين

جلنار العلي

تخوّف الكثير من الفلاحين من حدوث إصابات بآفة (السونة) في محاصيل القمح، وذلك مع اقتراب موعد حصاده، وخاصة بعد انتشار العديد من الإصابات في محافظة درعا، وتصريح مدير الوقاية في مديرية زراعة درعا أن الإصابات وصلت إلى العتبة التي تستوجب المكافحة الفورية.
من جهته، مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور إياد محمد، بيّن في تصريح لـ«الوطن»، أن حشرة (السونة) ظهرت في كل المحافظات، وتتم مكافحتها من الوزارة التي تبدأ بالمكافحة عند الوصول إلى ما يزيد عن العتبة المحددة بـ٣ حشرات بالمتر المربع، مشيراً إلى أن هذه الحشرة تصيب محصول القمح، وإلى الآن تمت مكافحتها في حوالى ٣٠٠ هكتار على مستوى سورية في محافظات حماة وإدلب وحلب واللاذقية ودرعا وريف دمشق، موضحاً أن أسباب ظهورها تتعلق بالظروف البيئية التي سادت خلال العام الحالي كارتفاع الحرارة وعدم هطول المطر بشكل غزير كما في الأعوام السابقة، وهذا ما أدى إلى الظهور المبكر لبعض الآفات، متابعاً: «ولكن تتبّعنا إلى ذلك، وجهّزنا فرق المكافحة لتقوم بأعمالها بشكل مجاني دون أن يكون هناك أي عبء على الفلاحين».
وفي السياق، أشار محمد إلى وجود آفة أخرى أصابت محصول القمح وهي السوس (الصدأ) الذي ظهر على شكل بؤر صغيرة، وذلك في أكثر من موقع كحمص والغاب ودير الزور واللاذقية، ولكن تم التعامل معها ومعالجتها خوفاً من أن الصدأ هو مرض فطري قد ينتشر بالهواء على مساحات كبرى إذا لم يكافح، وبالتالي سيتسبب بأضرار اقتصادية كبيرة.
من جهة أخرى، وفيما يخص مزارعي الزيتون، أشار مدير الوقاية إلى أن الوزارة أطلقت حملة لمكافحة مرض عين الطاووس الذي يصيب أشجار الزيتون ويسبب خسائر بالأزهار، الأمر الذي يؤدي إلى تساقط الأوراق وضعف التمثيل الغذائي وبالتالي ضعف في الشجرة وقلة بإنتاجها، لافتاً إلى أن الوزارة بدأت بمكافحة هذا المرض بشكل نصف مجاني، حيث يتم تأمين الجرارات والمرشات والمحروقات للمزارعين الذين يقع على عاتقهم تأمين المبيدات الحشرية فقط، مشيراً إلى أن الحملة مستمرة في اللاذقية وطرطوس وحمص وريفها الغربي، كما تتم متابعة عدة آفات أخرى تصيب المحاصيل الزراعية مثل صدأ الحمضيات، وعثة الزيتون ودبور اللوز وغير ذلك من الآفات والحشرات.
وحول وجود مخاوف من تكرار موجة الجراد التي وصلت إلى المحاصيل الزراعية في العام الماضي، أشار محمد إلى أن الوزارة تتعاون مع هيئة مكافحة الجراد في المنطقة الوسطى، وإدارة مكافحة الجراد في منظمة «الفاو»، وبالتالي تتابع حالياً التحذيرات بشكل أسبوعي، وحالياً وصلت أسراب الجراد إلى السعودية وبلغ عدد المساحات التي تم مكافحتها هناك حوالى ٥٠٠٠ هكتار، ولكن إلى الآن لم يصل إلى شمال السعودية والأردن، وبالتالي لا يوجد خلال الأسبوعين القادمين أي خطر لوصول الجراد المهاجر إلى الأراضي السورية، ومع ذلك تم تأمين مرشات كافية وصيانة طائرتين زراعيتين، لمكافحة الجراد في حالة وصوله إلى سورية، كما تم تأمين كامل الكميات من المبيدات الحشرية وتوزيعها على المحافظات.

التأمين على ٢٨٥٠٠ بيت محمي حتى الآن من أصل ١٧٠ ألفاً

وزير الزراعة: إمكانية تحديد شرائح سعرية تأمينية وفق المناطق التي تتعرض للضرر بشكل متكرر

الوطن

ناقش وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع هيئة الإشراف على التأمين خلال اجتماع عقد أمس في وزارة الزراعة الإجراءات المطلوبة لنشر ثقافة التأمين الزراعي وتشجيع الفلاحين على الاشتراك به بما يساهم في التخفيف من الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة الكوارث الطبيعية، والآلية اللازمة لعدم الازدواجية في عمل صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية والتأمين الزراعي، وتعزيز العمل وتنشيط واقع التأمين الزراعي على البيوت المحمية.
وأكد الوزير على أهمية التأمين الزراعي ودوره الإيجابي الكبير في تخفيض التكاليف على الفلاحين وتعويضهم نتيجة الأضرار التي تصيب محاصيلهم الزراعية بسبب التغيرات المناخية، وضرورة وضع إستراتيجية لتعميم ثقافة التأمين على الفلاحين وتحديد وسائل دعم أخرى تحقق مصلحة الفلاح وتضمن استمرار عملية الإنتاج الزراعي، منوهاً إلى أنه تم إقرار الكشف الحسي للحصول على بوليصة التأمين للفلاحين الذين لا يملكون تنظيماً زراعياً بهدف تقديم التسهيلات اللازمة ليتمكنوا من التأمين على بيوتهم البلاستيكية.
ولفت الوزير إلى إمكانية تحديد شرائح سعرية تأمينية حسب درجة الخطر وفق المناطق التي تتعرض للضرر بشكل متكرر وتقديم دعم بشكل مختلف للمناطق الأقل عرضة للضرر بهدف توسيع مروحة التأمين الزراعي الإلزامي، مشيراً إلى دور المصرف الزراعي واتحاد الفلاحين في الترويج للتأمين وتقديم ميزات تفضيلية بالتعاون مع بقية الجهات.
وبين مدير هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد أنه تم تأمين ٢٨٥٠٠ بيت محمي حتى الآن من إجمالي البيوت المستثمرة والبالغة نحو ١٧٠ ألف بيت، لافتاً إلى أن التأمين الزراعي يشكل خدمة كبيرة للفلاحين لتعويضهم عن الأضرار التي تصيب محاصيلهم بمبالغ جيدة مقارنة مع رسم التأمين المحدد والبالغ ١٤ ألف ليرة، مشيراً إلى أن الهيئة وبالتعاون مع السورية للتأمين وكل الجهات اتخذت مجموعة من الإجراءات للترويج لموضوع التأمين وتشجيع الفلاحين على الاشتراك به، بالإضافة إلى وجود الكوادر الفنية مع كوادر وزارة الزراعة في لحظة حدوث أي ضرر تتعرض له البيوت المحمية، وتقديم التعويضات في أسرع وقت ممكن.
وتقدم الحضور بطروحاتهم ومقترحاتهم حول موضوع التأمين الزراعي والإجراءات المطلوبة لتقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين.

ارتفاع أسعار الملابس.. استغلال تجار أم ارتفاع كلف؟

المصري لـ«الوطن»: المنحة تحرك الأسواق ولا مبرر لزيادة الأسعار

العقدة لـ«الوطن»: سيتم تشديد دوريات التموين قبل وخلال فترة الأعياد

نور هيفا

رغم الجمود الذي يصيب المحال التجارية، خاصة الملابس منها، لارتفاع أسعارها وعجز قدرة المواطن الشرائية على مجاراتها، تأبى هذه الأسعار أن تستقر أو تحافظ على ثباتها خاصة مع اقتراب الأعياد والمناسبات، ومع صدور المنح قبل الأعياد، يخاف المواطنون من رفع الأسعار مرة ثانية، ويبدو أن هذا ما يحدث.
رائد محمد موظف وأب لطفلين قال لـ«الوطن»: إنه مر على أكثر من سوق ليتعرف على الأسعار قبل شراء ملابس العيد، لكنه تفاجأ أمس بارتفاع أسعار القطع ذاتها التي نوى شراءها، وبالتأكيد السبب هو ما يفعله التجار بعد كل منحة عيد.
وقالت سمر عامر (ربة منزل): إنها وزوجها يشتريان لأولادهم مع بداية شهر رمضان، أي يتقصدون أن يسبقوا صدور المنحة لأنهم يعلمون أن الأسعار سترتفع فور صدورها.
رئيس غرفة الصناعة محمد غزوان المصري أوضح أن المنحة التي أصدرت وفق المرسوم أمس ستسهم في تحريك جمود السوق، مبيناً أن كتلة المنحة النقدية البالغة ٣٦٨ مليار ليرة تقريباً التي سيضخ قسم كبير منها في الأسواق بالتأكيد وستشكل فرقاً ولو بسيطاً في حركة الشراء، وستحرك الصناعة والتجارة، لأنها رقم لا يستهان به.
وعن ربط ارتفاع الأسعار باقتراب الأعياد والمناسبات خاصة مع كل منحة مالية مقدمة أشار المصري في تصريح لـ«الوطن» أنه لا مبرر لارتفاع الأسعار خلال هذه الفترات، لأن المنتجات وخاصة الألبسة منها تكون مسعرة بهامش ربح محدد وموجود بالأسواق من دون أي تغير، كما أن الأسعار كانت مرتفعة قبل شهر رمضان الكريم.
ولفت المصري إلى ضرورة استغلال هذه المناسبات بكسر جمود السوق وتسهيل حركة البيع والشراء بالتالي تحريك عجلة الإنتاج، خاصة مع انخفاض القدرة الشرائية وتدني حركة السوق خلال الفترة السابقة وهو ما اشتكى منه معظم التجار والصناعيين.
من جهته مدير التموين في التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمام العقدة أشار إلى أهمية المنحة المالية بالتزامن مع فترة الأعياد في كسر جمود الأسواق، وتفعيل البيع والشراء ضمنها إضافة لزيادة الطلب وتدوير العملات النقدية.
وعن آلية ضبط التلاعب بالأسعار أكد العقدة في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تكثيف دوريات الرقابة على الأسواق على مدار الساعة، لمراقبة المواد ومدى توافقها مع نشرات التسعير لمنع استغلال المواطن خلال هذه الفترات.
ولفت إلى أن دوريات التموين تكون بالمشاركة مع دوريات المحافظة خلال هذه الفترة، كما تتم الرقابة على كامل المنتجات سواء الغذائية منها أم الألبسة والحلويات وعلى مدار الساعة.

التنين البحري يضرب ٢٠ بيتاً بلاستيكياً في اللاذقية.. منها ٩ فقط مؤمّن عليها

تعويض الأضرار للمؤمّن عليها من التأمين وغير المؤمنة من صندوق الكوارث

اللاذقية– عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، حدوث أضرار متفاوتة جراء العاصفة الهوائية «التنين البحري» التي أصابت المحافظة أول من أمس الثلاثاء، مبيناً أن الأضرار طالت نحو ٢٠ بيتاً بلاستيكياً في مجال الوحدات الإرشادية في حميميم والشراشير والروضة.
وذكر دوبا أن حجم الضرر متفاوت في البيوت البلاستيكية منها تكسير الهياكل وتطاير الشرائح والنايلون إضافة لتسجيل أضرار زراعية كتلف المحصول الموجود ضمن البيوت البلاستيكية، مشيراً إلى أن البيوت المتضررة تعود لـ٧ مزارعين في المناطق المذكورة.
وأكد مدير الزراعة أنه على الفور تم تكليف الكوادر الزراعية من الوحدات الإرشادية ورئيس دائرة الزراعة في المنطقة المتضررة لمتابعة وحصر الأضرار، وعليه فإن نتيجة الحصر تبيّن تضرر ٢٠ بيتاً بلاستيكياً منها أضرار جزئية وأخرى أضرار شاملة.
ونوه دوبا بأن هناك ٩ بيوت بلاستيكية داخلة في نظام التأمين «مؤمنة» مقابل ١١ بيتاً غير مؤمن عليها، وتم استدعاء الخبير التأميني من السورية للتأمين، للاطلاع ومعاينة حجم الأضرار لمعرفة الإجراءات وآلية التعويض التي من الممكن للمزارع الحصول عليها.
وأردف بالقول: إن مديرية الزراعة ومنذ بداية العام بالمشاركة مع دوريات المحافظة خلال هذه الفترة، كما تتم الرقابة على كامل المنتجات سواء الغذائية منها أم الألبسة والحلويات وعلى مدار الساعة.
بمبالغ جيدة وذات جدوى بالنسبة للمزارع مقابل اشتراك بسيط لا يتجاوز ١٤ ألف ليرة سنوياً.
وبيّن مدير الزراعة أن برنامج التأمين عبر «السورية للتأمين» يعوض الفلاحين بتعويضات مالية جيدة تشمل الهيكل والنايلون والمحصول وأي ضرر ضمنها، في حين أن البيوت غير المؤمنة فيتم الكشف عليها من قبل مديرية – صندوق التخفيف من آثار الكوارث والجفاف، وتعويض الصندوق يشمل فقط الأضرار الحاصلة على المحصول وبنسبة مئوية صغيرة، ولا يشمل الهيكل والحديد والشرائح والنايلون.
وأوضح أن التعويض المالي عبر صندوق التخفيف من آثار الكوارث يشمل بين ٥ – ١٠ بالمئة من قيمة المحصول الموجود ضمن البيت البلاستيكي المتضرر، وعلى سبيل المثال إذا كان يزرع علّاً من البندورة يتم تعويضه عن ٥٠ كيلو منها وفقاً لقانون نظام الصندوق، أما عن طريق التأمين فيتم تعويضه بشكل كامل.
وأضاف دوبا: إن المديرية تعمل في المسارين معاً لتعويض الفلاح وتتمنى على جميع مزارعي الزراعات المحمية المبادرة للانضمام إلى نظام التأمين وحماية مزروعاتهم من الكوارث الطبيعية لقاء اشتراك بسيط لا يتعدى ١٤ ألف ليرة في السنة الواحدة، مقابل مبالغ تعويض عادلة تؤمن لهم الاستمرار بعملهم الزراعي وقد يصل السقف إلى ١٥ مليون ليرة سورية.
وأشار مدير الزراعة إلى أهمية تأمين المزارعين بعد الجاري شجعت المزارعين العاملين بالزراعة المحمية ومؤمنة على الدخول في نظام التأمين على البيوت البلاستيكية وتمت إقامة ندوات عدة للمطالبة بشكل الانضمام لبرنامج التأمين عبر «السورية للتأمين» لكونها تعوّض

مواد مغشوشة وأطعمة منتهية الصلاحية في أسواق رمضان

تيناوي لـ«الوطن»: بعض التجار يصرفون موادهم الكاسدة وبضائعهم المغشوشة ومنتهية الصلاحية في رمضان

رامز محفوظ

حالة من الانفلات والفوضى غير المسبوقة تشهدها الأسواق خلال شهر رمضان وارتفاع يومي في الأسعار وعلى وجه الخصوص المواد الاستهلاكية اليومية ناهيك عن انتشار حالات بيع مواد مغشوشة ومنتهية الصلاحية مطلوبة خلال رمضان وغير مطابقة للمواصفات السورية مثل العصائر والحلويات التي تباع على البسطات في ظل ضعف الرقابة التموينية على الأسواق وعدم قيام وزارة التجارة الداخلية بدورها بشكل كامل ومحاسبة التجار الذين يرفعون الأسعار مستغلين زيادة الطلب على المواد خلال شهر رمضان.
عضو مجلس الشعب زهير تيناوي بين في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار وضعف الرقابة على الأسواق هي مشاكل قديمة متجددة ولن يوجد حل لهذه المشاكل ولم تستطع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لغاية اليوم تثبيت الأسعار وضبطها رغم استقرار سعر الصرف بشكل نسبي، لافتاً إلى أن الإجراء الذي قام به المصرف المركزي برفع سعر الصرف وجعله قريباً من سعر السوق الموازي كان عبارة عن فرصة مناسبة وملائمة لتثبيت الأسعار لكن للأسف جشع بعض التجار والذي ازداد وانتشر خلال شهر رمضان أدى إلى عدم تثبيت واستقرار الأسعار، وأوضح تيناوي أن التسعير في الأسواق يتم بشكل عشوائي ومزاجي كما يحلوا لبعض التجار والمنتجين، مبيناً أن معظم المواد متوافرة ومن المفترض أن تنخفض أسعارها خلال شهر رمضان لكن للأسف فالبعض ازداد جشعهم في شهر رمضان من أجل تحقيق مكاسب زائدة، مضيفاً: إن نسبة من التجار يستغلون زيادة الطلب على المواد خلال شهر رمضان من أجل تصريف مواد كاسدة وبضائع مغشوشة ومنتهية الصلاحية وهذا الأمر انتشر خلال شهر رمضان الحالي، موضحاً أن جميع أنواع العصائر والحلويات الشعبية التي انتشرت بكثرة خلال شهر رمضان وتباع على الأرصفة والعربات هي مواد مضرة بالصحة وغير مطابقة للمواصفات القياسية السورية إضافة إلى الألبان والأجبان التي تعتبر بمعظمها غير مطابقة للمواصفات وهذه المواد تحتاج اليوم لرقابة شديدة ومستمرة من وزارة التجارة الداخلية التي يجب ألا تتهاون مع من يقوم ببيع هذه المواد المغشوشة ومعاقبته بأشد العقوبات لكن للأسف هناك غياب واضح لجهاز الرقابة التموينية وذلك نتيجة ضعف هذا الجهاز وقلة عدد المراقبين التموينيين لكن قلة العدد وعدم القدرة على تغطية كل الأسواق ليس مبرراً لضعف الرقابة وعدم القدرة على محاسبة جميع المحتكرين والذين يبيعون مواد فاسدة ومغشوشة ومنتهية الصلاحية وزادوا من وتيرة بيعها خلال شهر رمضان.
بدوره قال أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن» إننا كجمعية حماية المستهلك لاحظنا خلال جولاتنا مؤخراً على الأسواق انتشاراً كبيراً لصباغات وملونات مختلفة غير معروفة المصدر توضع للعصائر التي تباع للمواطنين على العربات والأرصفة كذلك انتشار ظاهرة قص كميات كبيرة من اللحوم الحمراء بشكل مسبق وليس أمام المستهلك كما كان يحصل قبل شهر رمضان وهذا الأمر غير منطقي ويجب محاسبة التجار الذين يقومون بذلك لأن المستهلك لا يعلم كيف يتم تحضير هذه اللحوم وما نوعيتها.
وأكد أن هناك جولات تموينية مكثفة خلال شهر رمضان على الأسواق لكن المشكلة أن قلة عدد المراقبين التموينيين أدى إلى عدم القدرة على ضبط كل الأسواق ونحن نطالب بمؤازرة المراقبين التموينيين خلال شهر رمضان من خلال الاستعانة بالإداريين العاملين في الوزارة لمساعدتهم في تغطية أكبر قدر ممكن من الأسواق والمساهمة بضبط الأسعار.
وختم بالقول بأن هناك ارتفاعاً يومياً تشهده الأسعار خلال شهر رمضان وعلى وجه الخصوص الخضر والفواكه، موضحاً أن أسعار الخضر والفواكه في النشرات التموينية الصادرة تعتبر مرتفعة وليست رخيصة كما أن تدخل المؤسسة «السورية للتجارة» لم يكن له أثر فعال خلال شهر رمضان، مؤكداً أن نسبة كبيرة من التجار في السوق لا يلتزمون بالأسعار الموجودة في النشرات التموينية.